سأضع النواب أمام مسؤولياتهم السياسية بالوقوف إلى جانب حرية الشعب.. وهذا لا يعني قبول السب والشتم

عمر الطبطبائي: سأطلب جلسة خاصة لمعالجة التشريعات المقيدة للحريات وإلغاء عقوبة السجن في قضايا الرأي

أعلن النائب عمر الطبطبائي عزمه التقدم بطلب لعقد جلسة خاصة لمناقشة الاقتراحات بقوانين التي تقدم بها لمعالجة التشريعات المقيدة للحريات وإلغاء عقوبة السجن بحق أصحاب الرأي، مؤكدا أنه سيكون له تصرف قاس مع الحكومة أو رئيسها في حال عدم حضور الجلسة.

وقال الطبطبائي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أمس إنه في هذه الأيام ونحن نحتفل بذكرى التحرير نستذكر أن الكلمة كانت أول سلاح يستخدمه الشعب الكويتي لمقاومة المحتل، وبالتالي يجب علي كمشرع إزالة القيود على حرية الكلمة في الكويت وألا نجعل شباب الكويت نزلاء في السجون.

وأكد أن هذا الأمر يقودنا إلى الحديث عن بعض القوانين التي تم من خلالها تفصيل

عمر الطبطبائي

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

جرائم الرأي العام، فهناك قانون الجزاء الذي وضع في عام 1960 ليجرم انتهاك حرمة الأديان وكرامات الناس من خلال السب والقذف.

وأوضح أن هذا القانون جاء في زمن الإعلام الحكومي ولا يواكب زمن الإعلام الحديث، ما دعا المشرع للتدخل من خلال قوانين «المرئي والمسموع» و«المطبوعات والنشر والفضاء الإلكتروني».

وأضاف أن الإشكالية تكمن في أن المشرع أضاف جرائم جديدة بعقوبات غريبة عجيبة، وعلى سبيل المثال المادة 21 من قانون المطبوعات تحظر نشر ما من شأنه التأثير على قيمة العملة الوطنية أو ما يؤدي إلى زعزعة الاقتصاد للبلد.

وأشار إلى أن إحدى الصحف نشرت أمس خبرا عن وكالة «فيتش» العالمية عن التصنيف الائتماني السيادي للكويت يؤثر على الاقتصاد الكويتي.

وتساءل: هل من المنطق أن صحفنا لا تستطيع نشر مثل هذا الخبر لأن القانون يمنع ذلك؟ وكيف ندعي تحويل الكويت الى مركز مالي بينما أبسط حقوق حرية التعبير عن الاقتصاد أو غيره لا تستطيع الصحف نشره؟

وأفاد بأن أي مغرد (مطلوب) يستطيعون تفصيل أي جريمة عليه إذا نشر مثل هذا الخبر أو حتى أعاد تغريدة.

وضرب الطبطبائي مثالا آخر بالمادة المتعلقة بمعاقبة كل من يزدري الدستور الكويتي قائلا «إن مصطلح ازدراء الدستور مطاطي وقد وضع الدستور لينقح بعد خمس سنوات، لكن كيف سننقح الدستور دون حرية نقاش ونقد كالقول إن المادة الفلانية متخلفة أو لا تواكب العصر».

وأشار إلى أنه إذا كانوا يريدون معاقبة أي شخص يمكن استخدام هذه المادة بحقه عند الحديث ونقد الدستور.

وأكد أن هذا الأمر لا يعد مقبولا في بلد الديموقراطية والمؤسسات والدستور، مشيرا إلى أن الكلمة لا تقتل ولا يجب أن تقتل وإن سجنت علا صوتها.

واستغرب الطبطبائي أن ندعي أننا بلد ديموقراطي وهناك سجناء رأي وأننا في بلد الإنسانية ونسمع عن شباب كويتي يطلبون اللجوء إلى الخارج بسبب حرية الكلمة.

وأضاف «أننا نعاني بسبب وجود تناقض في تربية أبنائنا الذين ندعوهم بالانخراط بالعمل النقابي وعندما يشاركون ويقولون كلمة الحق بكل حرية نشرع لهم قوانين تسجنهم»

وقال إن هذا لا يعني قبول السب والشتم وهذا علاجه برفع العقوبة المالية من 1000 روبية إلى 25 ألف روبية في قانون الجزاء ولكن يجب ألا يسجن الشخص، مضيفا «أنا يوم من الأيام كنت كاتبا ومغردا وامتدادا لكل صاحب رأي ولن أسمح أو أقبل بسجن أصحاب الرأي».

وذكر أن أصحاب الرأي يخافون من كتابة آرائهم، مشيرا إلى أن ما يميز الكويت عن بقية الدول المجاورة ليس النفط والأموال بل حرية الرأي وحرية الكلمة «ولن نقبل بأن تطمس الهوية الكويتية».

وبين الطبطبائي أنه قدم تعديلات في الأسبوع الماضي على قوانين المرئي والمسموع والجزاء وأمن الدولة والجرائم الإلكترونية لمحاربة كل من يحاول أن يطمس حرية الكلمة.

وأكد الطبطبائي أنه يضع النواب جميعا أمام مسؤولياتهم السياسية بالوقوف إلى جانب حرية الشعب الكويتي، وأيضا يخاطب الحكومة بتبني هذا الموضوع.

وقال الطبطبائي إنه سوف يدعو إلى عقد جلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع وإذا لم تحضر الحكومة فهذا يعني عدم تعاونها مع المجلس، وسيكون له تصرف قاس معها وقد يكون مع رئيسها.

لأول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

عاشور: ما نتائج لجنة بحث أسعار العمالة المنزلية ومعوقات عمل شركة الدرة؟

صالح عاشور

وجه النائب صالح عاشور سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان عن اللجنة التي تم تشكيلها مع جهات حكومية عدة لبحث أسعار العمالة المنزلية والمعوقات التي تؤثر على عمل شركة الدرة للعمالة المنزلية.

ونص السؤال على الآتي:

بتاريخ 2017/10/23 نشرت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) تصريحا لوزير التجارة والصناعة بأنه تم تشكيل لجنة تضم في عضويتها ممثلين عن وزارات التجارة والخارجية والداخلية والهيئة العامة للقوى العاملة وشركة الدرة للعمالة المنزلية واتحاد مكاتب العمالة المنزلية لبحث أسعار العمالة المنزلية والمعوقات التي تؤثر على عمل شركة الدرة، وعليه أتقدم بالأسئلة التالية:

1 ـ ما النتائج التي توصلت لها اللجنة؟ وكم اجتماعا عقدت؟ مع تزويدي بنسخة من قرارات تلك الاجتماعات.

2 ـ ما المعوقات التي تؤثر على عمل شركة الدرة للعمالة المنزلية؟

3 ـ يرجى تزويدي بأسماء رئيس وأعضاء اللجنة التي تم تشكيلها.

الدقباسي: آن الأوان لطي صفحة الماضي والشروع الجدي في إقامة أجواء مستقرة

علي الدقباسي

بين النائب علي الدقباسي انه آن الأوان لطي صفحة الماضي والشروع الجدي في إقامة أجواء مستقرة نراعي فيها مصالح البلد والظروف الاقليمية القاسية التي حولنا ونراعي فيها احتياج المجتمع الفعلي والجدي لحل مشكلاته المتمثلة برفع مستوى الحريات وإيجاد مشكلة لعدم توافر فرص العمل والتعليم. وأضاف الدقباسي في تصريح خاص لـ«الأنباء» يجب ان تكون هناك التفاتة حقيقية للأولويات التي وعد فيها أعضاء مجلس الأمة الشعب الكويتي والمجلس مازال دون الطموح.

وأكد الدقباسي أنه بات من المهم ان يكون هناك تعاون بين السلطتين مبني على التفاهم لنحقق الإنجازات، داعيا كل الأطراف الى فتح صفحة جديدة وتعاون مثمر وحقيقي والتركيز على الأولويات، ومن المهم إقرار قانون تعارض المصالح وقانون التجنيس وقانون الجيش للاخوة البدون.

وحول قانون التقاعد المبكر أكد انه يتابع الموضوع اتعهد بمواصلة العمل على الموضوع وهو مازال قيد الدراسة في اللجنة المالية، ومن المتوقع ان يتم الانتهاء منه في نهاية مارس.

الدمخي يقترح إنشاء مركز صحي ومخفر في «صباح الأحمد البحرية» ومرافق خدمات في المباركية

د. عادل الدمخي

قدم النائب د.عادل الدمخي 3 اقتراحات برغبة لإنشاء مركز صحي ومخفر شرطة في مدينة صباح الأحمد البحرية وتوفير مرافق للخدمة في الساحات المحيطة بسوق المباركية في مدينة الكويت. ونص الاقتراح الأول على ما يلي:

ارتفعت الكثافة السكانية بنسبة كبيرة في مدينة صباح الأحمد البحرية، إلا أنها تفتقر الى مركز صحي يخدم سكان ورواد المنطقة خصوصا في ايام العطل الرسمية، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إنشاء مركز صحي بمنطقة صباح الأحمد البحرية لتوفير الخدمات الصحية من عيادة عامة/ وقسم للطوارئ.

ونص الاقتراح الثاني على ما يلي:

ارتفعت الكثافة السكانية بنسبة كبيرة في مدينة صباح الأحمد البحرية إلا أنها تفتقر إلى مخفر شرطة للمحافظة على امن المنطقة، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إنشاء مخفر شرطة بمنطقة صباح الاحمد البحرية لتوفير الخدمة الأمنية للمحافظة على أمن المنطقة. كما نص الاقتراح الثالث على ما يلي:

يرتاد المواطنون والوافدون والسياح الأماكن السياحية والتجارية المنتشرة في الكويت بغية الترويح والتنزه والتسوق، ولا يخفى على المرء أهمية توفير المرافق الأساسية المطلوبة في تلك الأماكن كما هو متبع وتهتم بتوفيرها جميع الدول المتحضرة. إلا أنه وللأسف فإن بعض هذه المرافق مفقودة في بعض الأماكن السياحية والتجارية أو تكون مهملة وتفتقد المتابعة. وعلى سبيل المثال فإن سوق المباركية الذي يعتبر سوقا تراثيا وأصبح من الأماكن المزدحمة خصوصا في المناسبات يفتقد وجود المرافق المطلوبة (مركز استعلامات/ نقطة أمنية/ دورات مياه) لخدمة الناس والمساعدة في أي استفسارات والمحافظة على أمن الموقع، كما يعتمد حاليا على دورات مياه المساجد، ما يشكل ازدحاما كبيرا وعدم اتاحتها في جميع الأوقات.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: توفير مرافق للخدمة (مركز استعلامات/ نقطة أمنية/ دورات مياه) في الساحات المحيطة بسوق المباركية.

المطيري: اعتبار العشر الأواخر من رمضان إجازة رسمية للدولة

ماجد المطيري

قدم النائب ماجد المطيري اقتراحا برغبة باعتبار العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك من كل عام إجازة رسمية للدولة.

ونص الاقتراح على ما يلي: نظرا لأن تحري ليلة القدر يكون في العشر الأواخر من رمضان، ولما فيه من تحفيز للناس على الاجتهاد في العبادة والدعاء في كل العشر، ووفقا للقانون يقوم مجلس الخدمة المدنية بتنظيم الإجازات وقواعد وأحكام منحها لجميع الموظفين في الدولة، ولما كان قانون الخدمة المدنية ينظم تحديد العطلات الرسمية وضوابط الدوام الرسمي في الجهات الحكومية.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «اعتبار العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك من كل عام إجازة رسمية للدولة».

الشاهين: مصروفات بند الضيافة لـ «الداخلية» زادت 736٪

اسامة الشاهين

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

أكد النائب أسامة الشاهين أن ملف مصروفات بند الضيافة لوزارة الداخلية عن السنتين الماليتين 2015/2014 و2016/2015 لم يغلق وستكون له أهمية قصوى، خاصة بعد أن بلغت هذه المصروفات أرقاما قياسية في الفساد والغلو والهدر.

وأشار الشاهين إلى أن المصروفات بلغت أكثر من 33 مليون دينار، بزيادة قدرها 29 مليون دينار وبنسبة 736٪.

وأوضح الشاهين في تصريح للصحافيين في المركز الإعلامي بمجلس الأمة أمس أن هذه القضية تتضمن شبهات تنفع كبيرة، مشيرا إلى أن عدد ليالي الاستضافة في الفنادق خلال سنتين بلغ 191 ألف ليلة بمعدل 262 ليلة فندقية محجوزة على بند الضيافة من قبل وزارة الداخلية وحدها.

واستغرب أن يصدر هذا الأمر من وزارة الداخلية التي تنتمي إلى ذات الحكومة التي تنادي بشد الأحزمة وفرض الضرائب ورفض خفض سن التقاعد.

ولفت الشاهين إلى أن المآدب والحفلات تجاوزات 313 ألف شخص خلال سنتين، ما يعني أنه في كل يوم هناك وليمة لـ 429 شخصا في اليوم الواحد.

وأكد أن الأرقام مهولة ولا تصدق، مضيفا أن ما زاد الطين بلة هو أن الاستضافات تركزت في 5 فنادق بإجمالي 31 مليون دينار بينما 17 فندقا طالها جميعا مبلغ مليون و59 ألف دينار، معتبرا أنها ليست شبهات فساد بل وقائع فساد مثبتة.

وأشار الشاهين إلى أن هناك 3 مدراء على الأقل من فنادق كويتية غادروا البلاد خلال هذه الفترة التي فتح فيها هذا الملف، مشددا على أن هناك مسؤولية تقع أيضا على اتحاد الفنادق الكويتية تجاه هذه الفظائع التي كشفت.

وأفاد بأن تضارب المصالح متحقق بين الفنادق وأحد النواب، مستغربا من أن أحد النواب كان يطلب داخل قاعة عبدالله السالم قفل باب النقاش والاكتفاء بالموافقة على التوصيات ثم أثبتت الأوراق وشهادة كل من يعمل بالصناعة الفندقية أنه يملك نسبة مؤثرة بأحد الفنادق الكويتية.

واعتبر أن هذا بمنزلة تضارب مصالح وإساءة لاستخدام المنصب والوظيفة العامة النيابية.

وأعلن عن وجود تضارب مصالح أيضا بين أكثر من مسؤول بوزارة الداخلية في الحقبة السابقة وبين متاجر مستلزمات الضيافة، حيث كان الشراء يقتصر عليها من قبل الوزارة تارة وعبر إلزام الفنادق بالشراء منها تارة أخرى.

واكد الشاهين أن تلك الأمور تجعل من قانون منع تضارب المصالح استحقاقا على النواب والحكومة، مبينا أن هذا القانون هو أحد البنود الموقع عليها في الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد ويتعين إقراره في الجلسة المقبلة.

وذكر أن التهم بحسب تقارير وزارة الداخلية ولجنة الميزانيات وديوان المحاسبة تنوعت ومن بينها هدر الأموال العامة والتزوير في المحررات العرفية وجناية التزوير في المحررات الرسمية وكلها جرائم لا يمكن التهاون فيها.

واكد أن التوصية بالإحالة إلى النيابة العامة جاءت بالإجماع في التقارير الثلاثة، معتبرا أن تلك التصرفات لا تعطينا أي مجال للتردد أو التشكيك تجاه هذه الجرائم المرتكبة التي حدثت في بند الضيافة.

واستغرب الشاهين من أنه لا يوجد إلا خمسة ألوية شرطة في مملكة البحرين الشقيقة، بينما بحسب أوراق وزارة الداخلية تمت استضافة 15 ألوية شرطة بحرينية في وقت واحد، مبينا أن التلاعب طال أيضا وفودا منسوبة للإمارات العربية الشقيقة والمملكة العربية السعودية وغيرهما من الدول.

وبين أنه على الرغم من أن الفضيحة ركيكة وليست متقنة التأليف، إلا أنها مرت على مختلف الجهات الرقابية على مدى سنتين ماليتين متتاليتين ومرت على وزارة المالية وجهاز التدقيق الداخلي في وزارة الداخلية.

وأكد أن هذا الأمر يلقي مسؤولية كبيرة على من تابعوا هذا الموضوع في وزارة الداخلية وديوان المحاسبة ولجنة الميزانيات للاستمرار في الملف وعدم إغلاقه.

وقال الشاهين ان كل التوصيات اتجهت الى احالة الموضوع للنيابة العامة، متمنيا على الجهات المتابعة لهذا الموضوع أن تسعدنا بملاحقة دقيقة ومفصلة لكشف المسؤولين الظاهرين والمخفيين الذين تطاولوا على المال العام.

كل التوصيات اتجهت إلى إحالة الموضوع للنيابة العامة

عبدالله يستفسر عن أسباب فصل مستشارة في الفتوى والتشريع

د. خليل عبدالله

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح حول الأسباب التي أدت إلى فصل محامي الدولة المستشارة نجلاء النقي من عملها. ونص السؤال على الآتي:

نمى إلى علمي قيام إدارة الفتوى والتشريع بفصل محامي الدولة المستشارة نجلاء النقي التي تعمل بوظيفة مستشار بالفتوى والتشريع بدرجة وكيل وزارة من عملها من دون اتباع الإجراءات القانونية المنصوص عليها بقانون ونظام الخدمة المدنية واللوائح المنظمة للعمل بإدارة الفتوى والتشريع.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ تزويدي ببيانات كاملة توضح تاريخ تعيين محامي الدولة المستشارة نجلاء النقي بإدارة الفتوى والتشريع وشهاداتها العلمية وسنوات الخبرة العملية وتدرجها الوظيفي ومسماها الوظيفي الحالي والراتب الشهري والمزايا الوظيفية الأخرى.

2 ـ ما الأسباب التي أدت إلى فصل محامي الدولة المستشارة نجلاء النقي من عملها؟ مع تقديم المستندات الدالة على أحقية فصلها من العمل وتزويدي بنسخة من قرار الفصل المعتمد وموضحا ضمنه تاريخ وسبب الفصل.

3 ـ هل سبق إنذار أو إعذار أو إجراء تحقيق مع محامي الدولة المستشارة نجلاء النقي قبل فصلها من العمل حسب الإجراءات القانونية واجبة الاتباع في مثل هذه الحالات أو حتى بعد تظلمها من قرار الفصل؟ إذا كانت الإجابة نعم فيرجى تقديم ما يثبت ذلك، أما إذا كانت الإجابة النفي فيرجى إفادتي عن سبب عدم توجيه إنذار أو إعذار للمذكورة وعدم إجراء تحقيق في ادعاء إدارة الفتوى والتشريع مخالفة المذكورة لواجباتها الوظيفية قبل اتخاذ قرار الفصل من العمل أو بعد تظلمها من قرار الفصل.

4 ـ متى تم إعلام محامي الدولة المستشارة نجلاء النقي بقرار فصلها من العمل؟ مع تزويدنا بما يفيد تاريخ إعلامها رسميا بالقرار الصادر في حقها، وهل كان غيابيا أم بمعرفتها وعلمها في حينه أم لا؟

5 ـ تزويدي بتاريخ تسليم محامي الدولة المستشارة نجلاء النقي بطاقة الرصد الإلكتروني، وتاريخ تسليمها بطاقة مواقف سيارات محامي الدولة التابعين لإدارة الفتوى والتشريع وتاريخ إلغاء البطاقة القديمة للمواقف للمذكورة، مع بيان كيفية احتساب الحضور والغياب بموجب الرصد الإلكتروني، وهل يعتبر الحضور والغياب بناء على دخول مواقف السيارات أم لا؟